برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/6/Add.5
9 Sepbtember 1996
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لطاجيكستان

الموجز

تعزى ا زمة الراهنة في طاجيكستان إلى الحرب ا هلية التي وقعت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. ولم تتحقق حتى ا ن تسوية كاملة للنزاع ومازال القتال مستمرا في بعض أنحاء البلاد. وأدّت حالة انعدام ا من الناجمة عن ذلك إلى زيادة تدهور الاقتصاد. وتمثل طاجيكستان أفقر بلد ضمن اتحاد الدول المستقلة، حيث تدرجه **منظمة ا غذية والزراعة** منذ عام ١٩٩٥ في عداد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ويصنفه **البنك الدولي** ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض (إذ يقل دخل الفرد السنوي فيه عن ٦٩٥ دولارا).

ونجمت عن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية معاناة شديدة، إذ ضاقت ا حوال المعيشية خصوصا بالنسبة للمجموعات الضعيفة. ذلك أن حالات النقص الغذائي حادة وواسعة النطاق. ويستجيب البرنامج للصعوبات التي تواجهها طاجيكستان عن طريق تقديم أغذية الطوارئ المحددة الوجهة. ويجري توزيع ا غذية على نحو مباشر عن طريق **البرنامج** (بالاستعانة بالبنية ا ساسية القائمة في إطار السلطات المحلية) أو المنظمات غير الحكومية، بالتنسيق الوثيق مع الوكالات ا خرى التابعة **للأمم المتحدة**. إلا أن هنالك إجماع بين الوكالات الدولية على أن تركيز ا نشطة ينبغي له أن يتحول من الإغاثة لينصب على أنشطة إعادة التعمير والإنماء. وتحقيقا لهذه الغاية، واعترافا بأن الوضع في طاجيكستان يماثل أوضاع البلدان النامية ا خرى التي تتلقى مساعدة البرنامج بصورة منتظمة، وافقت المديرة التنفيذية على إدراج طاجيكستان في إطار البرنامج العادي لبرنامج ا غذية العالمي.

ولم تعلن الحكومة التزامها بإجراء الإصلاح إلا في الفترة ا خيرة، ومازالت الخطط التي وضعتها وكالات التنمية الدولية بهذا الصدد في مرحلة مبكرة. ويعمل البرنامج بصورة مباشرة مع السلطات المحلية بدلا من الوزارات. وعلى الرغم من صعوبة الظروف، فإن هنالك إمكانات لاستخدام المعونة الغذائية للبرنامج في سبيل إعادة التعمير والتنمية. وإلى جانب البدء فعلا في تنفيذ بعض ا نشطة على أساس تجريبي، تشمل المجالات الرئيسية للمساعدة المقبلة من **البرنامج** ما يلي: ترويج الرقع الخاصة في إطار مزارع الدولة بحيث يتسنى تحقيق ا من الغذائي ا سري؛ وإصلاح البنية ا ساسية الحضرية والريفية التي أُهملت أو دمرتها الحرب؛ والتغذية المؤسسية؛ وترويج تجارة دقيق القمح على مستوى المخابز الصغيرة الخاصة.

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٢٩٥ روبلا طاجيكيا في أغسطس/آب ١٩٩٦.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم وإبداء الملاحظات بشأنها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	M. Hammam	رقم الهاتف: 5228-2208
المسؤول عن عمليات طاجيكستان:	P. Turnbull	رقم الهاتف: 5228-2800

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على الصعيد القطري

١- أعقب تفكك الاتحاد السوفييتي وقوع حرب أهلية في طاجيكستان في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ أسفرت عن مقتل ٠٠٠ ٥٠ شخص على الأقل، ونزوح ٠٠٠ ٨٥٠ آخرين، طلب ٠٠٠ ٢٥٠ منهم اللجوء إلى البلدان المجاورة. كما أدت إلى تدمير قرى عديدة وتحطيم ما بها من مساكن وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية الأساسية. ويتبين من استمرار الاضطرابات التي غالبا ما تنفجر في شكل نزاعات مسلحة في بعض أرجاء البلاد أن نقاط الخلاف التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في طاجيكستان ظلت إلى حد كبير دون تسوية. ودارت الحرب بصفة رئيسية في مناطق المرتفعات الوسطى بين القوات الحكومية – تساندها قوات لحفظ السلام، قوامها ٠٠٠ ٢٥ جندي من اتحاد الدول المستقلة، وجلّها من القوات الروسية – وبين قوات المعارضة. ذلك أن مناطق غارم ومناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان تظل في أغلب الأحيان معزولة بسبب الحرب الأهلية. ويحول الطابع المعقد لتحالف المجموعات الإثنية والعشائرية دون التوصل إلى حل سلمي سياسي؛ فالحكومة الحالية تسندها أساسا مجموعات عشائرية في لينيناباد وقولياب (في خاطلون الشرقية). أما قوات المعارضة التي تشمل تحالف الإسلاميين والديمقراطيين العلمانيين فتتلقى المساندة بصفة رئيسية من غارم وقورغان طيوبي (خاطلون الغربية) ومناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان. وقد تضاعفت حدة العقبات الاقتصادية من جراء الحرب وحالة انعدام الأمن الناجمة عنها.

٢- تمثل طاجيكستان أفقر بلدان اتحاد الدول المستقلة وأقلها نموا. وقياسا بالناتج المحلي الإجمالي، سجّل الدخل تقلصا شديدا، إذ انخفض بنسبة ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٢، وبنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٣، وبنسبة ٢١ في المائة في عام ١٩٩٤. وعموما، تُقدّر المخرجات الصناعية والزراعية بأقل من نصف مستواها في عام ١٩٩٠، وليست هناك دلائل تشير إلى وقف التدهور. ومنذ عام ١٩٩٥، أُدرجت طاجيكستان ضمن أفقر بلدان العالم، حيث تدرجها **منظمة الأغذية والزراعة** في عداد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ويصنفها **البنك الدولي** باعتبارها ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض (إذ يقل دخل الفرد في السنة عن ٦٩٥ دولارا).

٣- وتدهورت خدمات الرعاية الصحية، والإمداد بالمياه، والمرافق الصحية تدهورا شديدا. وفي حين سجلت معدلات الوفيات انخفاضا في الثمانينات، زادت في التسعينات حيث ارتفعت معدلات وفيات الأطفال بصفة خاصة. وتشكل الأمراض المعدية في الوقت الحاضر السبب الرئيسي الثاني للوفيات، بعد أمراض الدورة الدموية والجهاز التنفسي. ويبلغ معدل النمو السكاني ٢,٩ في المائة، وهو أعلى معدل في اتحاد الدول المستقلة. ذلك أن من الضروري تحقيق زيادة ملموسة في إتاحة الأغذية كل سنة لمجرد المحافظة على مستويات الاستهلاك.

٤- وخلال فترة الاتحاد السوفييتي، أتاح توفير الأغذية المدعومة والخدمات الاجتماعية على نطاق واسع ارتفاع مستوى التغذية بالنسبة إلى الدخل. وأثر تخفيض الدعم أو رفعه عن أسعار الأغذية وتدهور نوعية الخدمات الاجتماعية تأثيرا خطيرا على الوضع التغذوي للفقراء. وعلى الرغم من أن سوء التغذية الحاد لا يعتبر متفشيا، فإن هنالك دلائل على وجود سوء التغذية المزمن. وبيّن استقصاء صحي اضطلعت به منظمة غير حكومية في أواخر عام ١٩٩٤ في مناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان انخفاض مستوى سوء التغذية الحاد (ثلاثة في المائة) على الرغم من تفشي حالات توقف النمو. ولم تجر في الفترة الأخيرة الماضية استقصاءات منتظمة لحالة التغذية في أرجاء أخرى من البلاد، غير أن

المنظمات غير الحكومية التي تدير مستوصفات طبية لاحظت ظواهر مماثلة في مناطق مثل خاطلون. وبيّن استقصاء أُجري في عام ١٩٩٦ في إحدى المناطق الأكثر عرضة للمجاعة ضمن مناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان فقدان الوزن لدى الكبار والفتور لدى الأطفال. وأوحى الاستقصاء بأن المتحصل من بعض الفيتامينات منخفض لدرجة تزداد معها احتمالات الإصابة بالأمراض ذات الصلة بنقص المغذيات الدقيقة. وقدّرت وزارة الصحة في مطلع التسعينات أن ٦٧ في المائة من النساء الحوامل اللاتي كن ينتظرن الولادة يعانين من فقر الدم، وأن حالة التغذية تدهورت بصفة عامة منذئذ. وهنالك أيضا مخاطرة كبيرة تكمن في الإصابة بالتهاب الغدة الدرقية نتيجة لعدم كفاية الإمداد باليود في الحصة الغذائية.

النظام الغذائي

٥- تتسم حالات نقص الأغذية باتساع نطاقها وحدتها. وتبين أرقام إنتاج الحبوب مدى ارتفاع الاعتماد على الواردات، حيث يقل الإنتاج المحلي عن تغطية ثلث الاحتياجات (أنظر الجدول ١ في الملحق الأول). وكان نظام التوريد القائم على التخطيط المركزي سابقا يضخم الاحتياجات. وانخفض الطلب الكلي على الحبوب، مبينا نقصان القوة الشرائية، وتقليل استخدام الأعلاف (نتيجة للتحول عن المنتجات الحيوانية) وتخفيض الهدر.

٦- وكان تحويل الأراضي الخصبة إلى زراعة المحاصيل الغذائية بطيئا، غير أن سكان المناطق الريفية تصدوا للعجز الغذائي عن طريق زراعة القمح حيثما أمكن ذلك. وعلى الرغم من أن المناطق الزراعية المخصصة للحبوب يبدو أنها اتسعت خلال السنوات الأخيرة فإن قدرة المزارعين على زيادة الإنتاج محدودة للغاية، وذلك للعجز الحاد في الوقود وقطع الغيار، وتدهور الزراعة الآلية وشبكات الري بصفة عامة، وعدم توافر البذور ذات النوعية الجيدة. ولاتزال السياسة الحكومية تعطي الأولوية، في الأراضي والمدخلات، لزراعة القطن (الذي يشكل محصولا رئيسيا لجلب النقد الأجنبي) في مزارع الدولة. وأصبحت الرقع الزراعية الخاصة، على الرغم من صغر مساحاتها، تشكل على نحو متزايد مصدرا مهما للغذاء، بيد أن مصدر الغذاء هذا لا يتيسر عموما للنازحين ولا للقطاع العريض من سكان المناطق الحضرية، حيث تظل الرقع الزراعية المتاحة لهم محدودة جدا.

٧- ونظرا لاستخدام الري في معظم الأراضي الصالحة للزراعة وتوافر مصادر المياه في البلاد، فلا تتأثر الزراعة بالجفاف. ومع ذلك، تتعرض طاجيكستان للانهيالات الأرضية والانهيارات الطينية حيث تسببت في وقوع خسائر عديدة في الأرواح والإضرار بالممتلكات والبنية الأساسية. إلا أن الأحداث التي وقعت مؤخرا لم تترتب عليها سوى متطلبات متواضعة في مضمار المعونة الغذائية الطارئة. ونتيجة لشدة الشتاء في المناطق الجبلية وكثرة الانهيارات الجليدية (كما هو الحال في مناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان وغارم مثلا)، تظل سبل الوصول إليها محفوفة بالمخاطر إلا في أشهر الصيف. ويجري ترتيب الإمدادات مقدما، عندما يكون النقل البري ممكنا، قبل حلول الشتاء.

٨- وتحتوي الحصة الغذائية على قدر كبير من الحبوب، إذ تشكل نحو ٥٠ في المائة من حيث الوزن. وازداد الاعتماد على الحبوب في التسعينات نظرا لزيادة غلاء اللحوم والألبان. وخلال العهد السوفييتي، كانت الأسر الحضرية تستمتع بمزيد من التنويع في حصصها الغذائية نتيجة لتوافر الأغذية المستوردة. أما في التسعينات فقد سجلت الواردات هبوطا شديدا، ومن ثم أصبحت الحصص الغذائية متماثلة في الأرياف والمناطق الحضرية.

٩- زادت كميات الأغذية المقدمة إلى طاجيكستان زيادة ملموسة خلال السنوات الخمس الماضية، وأصبحت المعونة الغذائية تستأثر بحصة كبيرة نسبيا من إجمالي الواردات من الحبوب، حيث شكلت المعونة الغذائية ما يقارب نصف حجم الواردات من الحبوب والبالغ مقداره ٤٠٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٥ (أنظر الجدول ٢ في الملحق الأول). واستأثر

برنامج المعونة الغذائية بالقدر الأكبر (٨٠ في المائة) من المعونة الغذائية المقدمة. وعلى الرغم من أن **برنامج الأغذية العالمي** يمثل أكبر وكالة لتقديم المعونة الغذائية للإغاثة لطاجيكستان، فإن إجمالي مساهمات المعونة الغذائية للإغاثة والتي قدمت مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية تجاوز المساهمات المقدمة للبرنامج. وتمثل عمليات توزيع الأغذية التي اضطلع بها **البرنامج** خلال السنوات الأربع الماضية ٤٠ في المائة من إجمالي الأغذية الموزعة للإغاثة (أنظر الجدول ٣ في الملحق الأول).

الفقراء الجوعى

١٠- زادت معدلات التضخم على ٥٠٠ في المائة خلال السنوات الأربع الماضية واضطرت الأسر إلى إنفاق القدر الأكبر من دخلها على الأغذية نتيجة للزيادة الشديدة في الأسعار. وكانت نسبة الإنفاق على البنود الغذائية ٣٧ في المائة من الدخل الأسري في المناطق الحضرية في عام ١٩٩٠، لكنها بلغت ٦٧ في المائة بحلول عام ١٩٩٣. وفيما يخص الأسر الريفية، ارتفعت نسبة الإنفاق من ٤٥ في المائة إلى ٧١ في المائة في الفترة نفسها. وازدادت أكثر منذ عام ١٩٩٣ بالنسبة لكلتا الفئتين من الأسر. وتستعين الحكومة في العادة بمقارنة الدخل بكلفة "السلة الاستهلاكية" الدنيا كأداة لقياس مدى الفقر. وفي عام ١٩٩٣، كان ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من السكان يعيشون دون حد الفقر. وساءت الظروف المعيشية بصورة ملموسة منذ ذلك الوقت، غير أن الحكومة لا تتوافر لها الموارد اللازمة لإجراء الاستقصاءات.

١١- وبناءً على الأسعار التجارية الحرة، تبلغ قيمة الحصة الغذائية الإضافية التي يقدمها البرنامج شهريا، والتي تغطي أقل من نصف حاجة الفرد من السعرات الحرارية، ٢٥٠ ١ روبلا طاجيكيا (٤,٣٠ دولار). وهذا المبلغ يعادل ثلاثة أضعاف المرتب الشهري الذي يقبضه كاتب (٤٠٠ روبل طاجيكي) وما يقارب ضعفي المرتب الذي يقبضه معلم أو طبيب (٧٠٠-٧٥٠ روبلا طاجيكيا). ويجاهد السكان لمجرد البقاء على قيد الحياة في ظل الصعوبات الراهنة، وبالنسبة لكثير منهم، يستنفد الإنفاق على الغذاء كل الدخل. وليس بوسع العمال أن يتكفلوا بإطعام أنفسهم أو عائلاتهم عن طريق المرتب وحده؛ بل يلتمس الناس وسائل متنوعة في سبيل البقاء على قيد الحياة، مع انتشار التسول وتفاقمه.

١٢- ويسعى سكان المناطق الريفية إلى التغلب على هذه الصعوبات عن طريق زيادة اعتمادهم على الرقع الزراعية الصغيرة التي تمنحها الدولة والمزارع الجماعية. وتضطلع النساء بمعظم العمل في الرقع الزراعية الخاصة. وتستبدل الأسر الزراعية المعنية بالمزارع الجماعية عمالة الكبار بعمل الأطفال بحيث يتمكن الكبار من البحث عن فرص عمل أخرى، إذ أن معدل الحضور في المدارس الريفية لا يتجاوز ٥٠ في المائة، كما أن الفتيات لا يشكلن سوى ٢٥ في المائة من الصفوف الدراسية في المدارس المعنية.

١٣- أما في المناطق الحضرية، فإن الرقع الزراعية محدودة جدا ويتخذ السكان أساليب أخرى للتغلب على المصاعب. وبفضل بيع الممتلكات الشخصية أمكن لكثير من الناس تأمين تغذيتهم خلال السنوات القليلة الماضية غير أن الفرص المتاحة للفقراء للتكسّب من هذا المصدر قد نفدت إلى حد كبير. وطرق كثير من الناس باب التجارة صغيرة النطاق. ويستخدم الأطفال في العمل غير الرسمي وانخفض معدل الحضور المدرسي انخفاضا شديدا نظرا لأن الحاجة الماسة لكسب النقد اللازم لشراء الأغذية الأساسية تطغى على الغاية المنشودة من التعليم.

العائدون والنازحون

١٤- نجم عن الحرب الأهلية التي وقعت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ نزوح ٠٠٠ ٨٥٠ شخص من مناطق سكناهم. وتم نزوح الغالبية العظمى منهم - زهاء ٠٠٠ ٦٠٠ شخص - داخل البلد وخرج ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٥٠ شخص عبر الحدود حيث لجأ ٠٠٠ ٦٠ منهم إلى أفغانستان و٠٠٠ ١٩٥ إلى الجمهوريات الأخرى في اتحاد الدول المستقلة.

١٥- وبنهاية عام ١٩٩٣، كان معظم النازحين قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية. وكانت عودتهم إلى أوطانهم طوعية أساسا، غير أن الظروف كانت سيئة بالنسبة للعائدين نتيجة لتدمير منازلهم، وشدة الركود الاقتصادي والمضايقات المستمرة. وأمكن لمعظم النازحين الباقين أن يسكنوا مع الأقارب والأصدقاء، غير أن كثيرين منهم اضطروا لاستخدام المرافق المتاحة أيّا كانت، مثل المباني العامة. وظل كثير من العائدين والنازحين - وبصفة خاصة المنتمون إلى المجموعات الضعيفة - يعتمدون في سد حاجاتهم المعيشية على المنظمات الإنسانية.

المجموعات الضعيفة الأخرى

١٦- انخفضت القوة الشرائية للمستهلك انخفاضا جذريا بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، إلا أن هبوط مستوى المعيشة كان تأثيره بالغا خصوصا على المجموعات الضعيفة. وتدنت الخدمات الاجتماعية بصورة حادة نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية، إذ تتمثل في تقديم مساعدة ضئيلة. ونظرا لقيود الميزانية، أُوقف تقديم الوجبات المدرسية فيما عدا الأماكن التي قدمت لها مساندة من البرنامج والمنظمات غير الحكومية.

١٧- يشكّل الذين كانوا يعتمدون سابقا على تلقي مخصصات الرعاية الاجتماعية من الدولة أضعف فئة ضمن المجموعات الضعيفة، إذ أن الأساليب التي يستخدمونها للتغلب على المصاعب محدودة جدا (حيث تنحصر مثلا في بيع الممتلكات الشخصية، وتلقي الهدايا من الأقارب والأصدقاء، والحصول من وقت لآخر على الأغذية المدعومة، والتسول). وتوجد في جنوب غرب البلاد (خاطلون) نسبة عالية من النساء اللائى قتل أزواجهن في الحرب الأهلية أو صاروا نازحين أو لاجئين. وخلّفت الحرب ما يربو على ٠٠٠ ٢٥ أرملة و٠٠٠ ٥٠ يتيم. ويقدر العدد الكلي لأفراد المجموعات الضعيفة بنحو ٠٠٠ ٦٥٠ شخص (أنظر الملحق الثاني، الخريطة). وكان كثير من المستفيدين الذين وجهت إليهم عمليات توزيع أغذية الإغاثة من فقراء المناطق الحضرية.

١٨- ويمكن للأقوياء من المجموعات الضعيفة أن يشاركوا في الأنشطة المدرة للدخل إذا ما أتيحت الفرص. أما العاجزون تماما عن العمل والذين لا يمكنهم التعويل على الروابط الأسرية، فتتطلب حالتهم إنشاء نظام مستمر للضمان الاجتماعي بحيث يوجه لمنفعتهم. على أن احتمالات تحقيق إيرادات ضريبية كافية لتمكين الحكومة من إقامة مثل هذا النظام ضعيفة للغاية على المدى القصير والمتوسط.

١٩- أدى الانكماش الاقتصادي بصورة حادة إلى تفاقم البطالة. فالمستخدمون رسميا أنفسهم قلما يقبضون رواتبهم والتي أصبحت ضئيلة القيمة. وتتركز أكبر أعداد العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية. وأضحت المزارع الجماعية ومزارع الدولة غير قادرة على دفع أجور القوى العاملة فيها، باستثناء الحالات المخصصة لدفع الأجور عينا. وتشكل النساء الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل وذلك نتيجة لإلغاء عدد كبير من وظائف المساندة الاجتماعية التي كان العنصر الغالب فيها من النساء العاملات.

٢٠- ويشكل عدم اتخاذ تدابير الإصلاح الاقتصادي الكفيلة بإيجاد فرص العمل عائقا في سبيل الاعتماد على الذات بالنسبة للعاطلين والعاطلين جزئيا عن العمل. ويُتوقّع أن تسهم المبادرات الخاصة بالقدر الأكبر في هذه العملية، بيد أن الوكالات الدولية تعتزم المشاركة في أنشطة التنمية وذلك عن طريق الاضطلاع بمشروعات مُدرّة للدخل.

٢١- ويتميز انعدام الأمن الغذائي بالنسبة لمعظم المجموعات الضعيفة بطابعه المزمن، مع أن حالة توافر الأغذية بصفة عامة تزداد سوءا في أشهر الشتاء؛ يضاف إلى ذلك، أن الحاجة تدعو إلى مزيد من السعرات الحرارية خلال الأشهر الباردة حتى يمكن الحفاظ على الحرارة اللازمة للجسم. ويواجه أقوياء البنية الذين تتيسّر لهم رقع زراعية خاصة شح الأغذية خلال الفترات السابقة للحصاد مباشرة في الصيف.

أولويات الحكومة وسياساتها للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

٢٢- التزمت حكومة طاجيكستان أخيرا بإجراء إصلاح اقتصادي، إذ تسعي في الوقت الحاضر إلى العمل بتوصيات **صندوق النقد الدولي** بحيث يتسنى لها أن تحصل على تسهيلات القروض. ويوصي **صندوق النقد الدولي** باتخاذ سياسات المساءلة المالية، مع قيام المؤسسات بدفع ضرائب للدولة. ونظرا لأن قدرة الحكومة على جباية الضرائب موضع شك فإن من المؤكد أن إحراز التقدم في هذا الصدد سيكون بطيئا. وعلى ذلك، ستكون قدرة الحكومة على البدء من جديد في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية محدودة.

سياسات الأمن الغذائي

٢٣- كان الأمن الغذائي في السابق من مسؤوليات التخطيط المركزي السوفييتي. ولا تتيح التحالفات الراهنة في إطار اتحاد الدول المستقلة تحقيق نفس مستوى الأمن الغذائي؛ كما أن إمكانات الحكومة للتصدي للكوارث ضعيفة، وذلك نتيجة للاعتماد على السلطات السوفييتية السابقة. ولما تستكمل بعد إقامة الروابط التجارية وآليات سداد المدفوعات كما أن الحكومة تفتقر فيما يبدو إلى الخبرة اللازمة للحصول على الواردات في الوقت المناسب. وتم السحب من المخزون بحيث بلغ مستويات منخفضة إلى حد خطير وعجزت الحكومة عن تكوين أرصدة استراتيجية.

٢٤- لا تملك طاجيكستان سوى قدرة محدودة للغاية على تعبئة الإمدادات الكافية للحبوب عن طريق الواردات التجارية. ذلك أن حجم الدين المتراكم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي السنوي، ولا تتوافر لدى الحكومة ولا البنك المركزي أرصدة كافية من النقد الأجنبي. وهبط إنتاج سلعتي المقايضة الرئيسية القطن والألمنيوم هبوطا شديدا بحيث لا تكفي لتغطية قيمة الواردات الأساسية. على أن العائدات المتوقعة من النقد الأجنبي لعام ١٩٩٦ بأسره، إذا ما حصر استخدامها على توريد الحبوب دون غيرها، لن تغطي سوى ٧٠ في المائة من الاحتياجات المقدّرة من واردات القمح بحسب الأسعار الجارية. ولا يرضى الشركاء التجاريون بتوفير الحبوب بشروط ائتمانية. وازداد ضعف القدرة على الاستيراد نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية وتدني الحصاد في الاتحاد الروسي وقازاقستان، وهما الممولان التقليديان. والحال أن أسعار الحبوب أعلى مما كانت عليه منذ عقد مضى، وأن المصادر محدودة نظرا لأن طاجيكستان لا تقع على الساحل.

٢٥- تتولى وزارة الحبوب مسؤولية توفير الحبوب. إلا أنها سيتعين عليها في ظل الإصلاحات المقترحة التي تم الاتفاق بشأنها مع **صندوق النقد الدولي** أن تتولى، بدلا من تخصيص الاعتمادات للشراء وتحصيل الدخل من مبيعات الدقيق والخبز واستخدام الأموال المتحصلة في مواصلة الشراء. ومن المتوقع أن يضطلع القطاع الخاص بدور المورد ولو أنه من الصعب معرفة مدى السرعة التي سيعمل بها القطاع الخاص على تنمية القدرات اللازمة لاستيراد ما يكفي من الحبوب. وفضلا عن ذلك، فإن هنالك دلائل متناقضة فيما يخص نوايا الحكومة، إذ توحي بعض المؤشرات بإمكانية استمرار العمل بنظام الطلبات الحكومية لتوريد الحبوب. ولاتزال الفئات المعنية بالتوريد قائمة وقنوات التوزيع الرسمية محددة للوصول إليها عن طريق تحديد أسعار التوريد بحسب أسعار السوق الجارية. ذلك أن بعض المزارع راغبة عن البيع للحكومة بشروط ائتمانية، كما يتفادى المزارعون المعنيون بالثروة الحيوانية شبكات التوزيع الحكومية إذ يفضلون القطاع الخاص الناشئ للاتجار بالتجزئة.

٢٦- حاولت الحكومة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي الأسري عن طريق التموين بحصص مدعومة من الخبز (وغيره من المنتجات الأساسية)، إلا أن حالات نقص الدقيق بصفة عامة بينت أن الخبز الحكومي لا يغطي سوي جزء يسير من الاحتياجات. وعلى الرغم من تخفيض الدعم على الخبز فلا يتجاوز سعر الخبز المدعوم ربع سعر الخبز العادي.

سياسات المعونة الغذائية

٢٧- تم الاتفاق بين الحكومة والجهات المتبرعة الثنائية على شروط استخدام حصيلة مبيعات برنامج المعونة الغذائية. وكانت الأموال النظيرة الناجمة توجه عموما للقطاع الاجتماعي، بما في ذلك دفع مزايا الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن القيمة النقدية لهذه الأموال سرعان ما تلاشت نتيجة لتخفيض العملة والتضخم. وعلاوة على ذلك، تبين أن هذه الأموال تصعب مراقبتها. وعلى ذلك، كان التأثير المباشر لبرنامج المعونة الغذائية ضئيلا على رفاه أفقر المجموعات.

٢٨- لم يستخدم لأغراض المشروع حتى الآن سوى قدر يسير من المعونة الغذائية. وأفاد **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر** والمنظمات غير الحكومية من تعاون السلطات المحلية معها في تنفيذ مشروعات التغذية في المدارس والمستشفيات و"الغذاء مقابل العمل". وانحصر اهتمام وزارات الحكومة المركزية بمشروع المعونة الغذائية في طلبات الغذاء لدفع مرتبات موظفيها على أساس "الغذاء مقابل العمل"، واعترض **البرنامج** على ذلك، باستثناء ما اختص منها بحملات الطوارئ مثل مكافحة الجراد والأوبئة. وفيما عدا ذلك، لم تمكّن المناقشات التي أجريت عن مشروع المعونة الغذائية من الوصول إلى اتفاق على مستوى العاصمة. وعلى العكس من ذلك، أبدت السلطات المحلية على مستوى المقاطعات اهتماما كبيرا باستخدام المعونة الغذائية في دعم الجهود المبذولة للتأهيل وتلقى **البرنامج** طلبات عديدة اشتملت على مقترحات بناءة بشأن أنشطة "الغذاء مقابل العمل".

٢٩- أما فيما يخص المعونة الغذائية للإغاثة، فقد تعاونت الحكومة في توفير المعلومات اللازمة لتحديد المستفيدين. واضطلعت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية بدور رئيسي في إعداد قوائم بالمستفيدين المقترحين. واعتمد **البرنامج** هذه المعلومات والقوائم باعتبارها نقطة انطلاقة، وتسنّى له تنقيحها من خلال المناقشات التي أجراها مع السلطات المحلية – اللجان التنفيذية للمقاطعات ورؤساء القرى (القشلاقات). وتمكن **البرنامج** من استغلال المرافق الخاصة بالسلطات المحلية (المخازن ومراكز التوزيع) في توزيع الأغذية على الصعيد المحلي.

٣٠- ومن ناحية أخرى، لجأت الحكومة إلى الاقتراض من مخزونات المعونة الغذائية للإغاثة لمواجهة حالات اختلال عمليات تسليم الحبوب. ومن ثم، هبط مستوى المخزون من الحبوب لدرجة خطيرة علما بأن التأخير في تسليم المعونة

الغذائية أو غيرها من الواردات قد يؤدي إلى وقف إنتاج الخبز. وقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات أهلية، وبصفة خاصة في المناطق الحضرية. واضطلع **البرنامج** في أغلب الأحيان بتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية والمانحين في سبيل تأمين استرداد قروض الحبوب. كما احتج لدى الحكومة مشددا على أنها يجب ألا تتسبب في اضطرابات عمليات توزيع أغذية الإغاثة بتحويل المعونة الغذائية عن مجراها على نحو ما فعلت.

٣١- تفتقر الحكومة إلى الخبرة في مضمار العلاقات الخارجية، والتي كانت فيما سبق من مهام الحكومة المركزية في موسكو، الأمر الذي يسبب الغموض في العلاقات بين السياسيين أو موظفي الخدمة المدنية وبين الجهات المتبرعة الثنائية، **ووكالات الأمم المتحدة**، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وشجع **البرنامج** الحكومة على توخي الوضوح في الإعلام بوضع الإمداد الغذائي عموما، لكن إمكاناتها ضعيفة فيما يتعلق بإدارة بيانات إدارة الأغذية.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

الفعالية في تحديد المجموعات المستفيدة

٣٢- بناءً على نداء موجه في إطار **الأمم المتحدة**، بدأ **البرنامج** عمليات توزيع الأغذية في منتصف عام ١٩٩٣ في خاطلون، التي كانت أشد المناطق تأثرا بالحرب الأهلية. وبلغ مجموع العائدين، والنازحين داخل البلاد والسكان الأشد تأثرا بالحرب ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. ونظرا لأن هذه المجموعات كانت تحصل على بعض الأغذية، فإن الحصص الموزعة كانت إضافية. وقدم مكتب **البرنامج** الكائن في أفغانستان مساعداته لسد الاحتياجات الغذائية للاجئين من طاجيكستان، حيث قدم مجموعة متكاملة من الحصص الغذائية الخاصة للعائدين.

٣٣- في منتصف عام ١٩٩٤، عمد **البرنامج**، بالتعاون مع وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، إلى تحويل وجهة عملية التغذية من عملية قائمة على الأساس الجغرافي ومعنية بالسكان المتضررين من الحرب إلى برنامج شامل على الصعيد القطري للمجموعات الضعيفة التي تظهر تدهور الأحوال الاجتماعية. ومكّن ذلك أيضا من تخفيف حدة التوتر الإقليمي الذي كان ناجما عن تحديد وجهة الموارد من أغذية بناءً على معيار الفقر، واعتماد معيار التأثر بالحرب والذي أدى إلى تركيز أغذية الإغاثة على منطقة واحدة. وتوجه **البرنامج** بمعونته للمتقاعدين من كبار السن، والأسر التي لا عائل لها (وبصفة رئيسية الأسر التي ترأسها النساء وأرامل الحرب اللائي يعلن أطفالا) ونزلاء المؤسسات الاجتماعية (مثل دور اليتامى والمعاقين والمستشفيات). ومن المسلّم به أن هذه المجموعات تفتقر بشدة إلى الأمن الغذائي. ولن يحصر **البرنامج** اختيار المستفيدين على العائدين والنازحين داخل البلد على وجه التحديد، غير أن هؤلاء يمكن لهم أن يستوفوا شروط الأهلية باعتبارهم أفرادا في المجموعات الضعيفة وأن يشكلوا عددا كبيرا من المستفيدين في خاطلون. أما المستفيدون من أنشطة **البرنامج** الجارية فيشكل المتقاعدون نحو ٥٠ في المائة منهم، وتشكل الأسر التي ينقصها أحد الأبوين ٤٠ في المائة، ونزلاء المؤسسات الاجتماعية ١٠ في المائة منهم.

٣٤- في العام ١٩٩٤/١٩٩٥، بدأ **البرنامج** وغيره من وكالات المعونة الغذائية للإغاثة في تنسيق عملياتهم المعنية بتوزيع أغذية الإغاثة، وتمت تغطية جميع المناطق الجغرافية تقريبا في إطار برنامج المجموعات الضعيفة. ومكّن توافر الأغذية لدى **البرنامج** في عام ١٩٩٥ من مدّ عمليات التوزيع لتشمل مناطق (مثل غارم ومناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان) وأنشطة تحظى بمرتبة عالية من الأولوية (مثل "الغذاء مقابل العمل" في سبيل إعادة بناء المساكن التي دمرتها الحرب) حيث جرى تنفيذها بالاستعانة بمنظمات غير حكومية.

٣٥- وزعت كافة المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** تقريبا باعتبارها سلعا مجانية للإغاثة. ومكن ذلك من تحقيق الأمن الغذائي لأضعف المجموعات على الرغم من أن الحصص المقدمة كانت تكميلية فحسب، إذ كانت الوجبة تنطوي على ٤٠ في المائة من احتياجات الفرد من السعرات الحرارية. ويمارس الناس ألوانا من الضغط لإدراج أسمائهم في قوائم **البرنامج** الخاصة بتوزيع الأغذية، وتعين على موظفي **البرنامج** المعنيين بالرصد توخي الدقة في فحص القوائم بحيث تنحصر الحصص على المستحقين دون غيرهم.

٣٦- أدى توزيع أغذية الإغاثة إلى الحفاظ إلى حد ما على الأمانة المهنية لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية. وعجزت الحكومة على مدى ثلاث سنوات عن دفع مخصصات الرعاية الاجتماعية. ولولا المشاركة في عمليات توزيع أغذية الإغاثة، لأصبحت وزارة العمل والرعاية الإجتماعية عاجزة عن تقديم أي عون لأضعف المجموعات. والمكتب القطري للبرنامج واثق من أن السلطات المحلية قد وعت دروسا من خلال عملها مع البرنامج، يتمثل أهمها في ضرورة توجيه موارد الأغذية على قلتها لفائدة من هم أكثر عرضة للنقص الغذائي دون غيرهم. ويمكن اعتماد هذه الدروس أساسا يقام عليه في المستقبل من جديد برنامج للرعاية الاجتماعية عندما تتوافر للمجتمعات أو السلطات المحلية الموارد الكافية.

٣٧- لم يستخدم حتى الآن في أنشطة "الغذاء مقابل العمل" سوى جزء صغير من المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** للطوارئ، حيث قدمت منظمة غير حكومية – (Save The Children USA) هى منظمة إغاثة الطفولة الأمريكية – (١٠٠٠ طن من) دقيق القمح لإعادة بناء المباني التي دمرتها الحرب. وقدم نحو ٥٠ طنا من الأغذية للعاملين في مكافحة الجراد في إطار حملة طوارئ نفذت بمساندة **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة.** وبدئ في منتصف عام ١٩٩٦ تنفيذ المشروعين الرائدين **للبرنامج** بهدف توسيع نطاق الرقع الزراعية الخاصة والمعنية بالمحاصيل الغذائية ضمن مزارع الدولة. ويجري تنفيذ أحد المشروعين (سادفين) في مقاطعة قمسانغر بهدف إفادة كافة الأسر العاملة على مستوى المزرعة. أما الآخر (نافروز) في مقاطعة فاقش فيستهدف الأسر التي ترأسها النساء دون غيرها من الأسر نظرا لقلة الأراضي لديها وباعتبارها أضعف فئات أقوياء البنية. ويشمل كل مشروع نحو ١٦٠ من أرباب الأسر، و١٠٠٠ من أفرادها، ويتطلب تنفيذ كل منهما ٥٠ طنا من دقيق القمح سنويا.

مواطن القوة والضعف في التصميم والتنفيذ

٣٨- تولى **البرنامج** منذ البداية المسؤولية عن عمليات التوزيع، وتولى توزيع كميات محدودة عن طريق المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي مكن ليس فحسب من تعزيز سيطرة **البرنامج** على العمليات، بل وكذلك إثبات الفعالية التكاليفية لذلك، حيث ترتفع متطلبات عديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لقاء تكاليف الدعم. وقدمت بعض الجهات المانحة مساندتها لعمليات **البرنامج** في طاجيكستان أساسا لأن معظم عمليات توزيع الأغذية تمت بصورة مباشرة دون الاعتماد على التعاقد من الباطن مع الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية.

٣٩- كان **البرنامج** أول وكالة لتوزيع المعونة الغذائية للإغاثة وحافظ على مركزه باعتباره أكبر وكالة موزعة. ومكنه ذلك، بالإضافة إلى حواره الهادف مع الوكالات والأطراف المانحة الدولية، من إرساء مركزه كمنسق للمعونة الغذائية والمحافظة عليه. ومدد التنسيق ليشمل القضايا التشغيلية، حيث يضطلع **البرنامج** بتوفير الأغذية للمنظمات غير الحكومية لتقوم بسد الفجوات في عمليات تسليم الأغذية، وتمثيل وكالات المعونة الغذائية الأخرى في المفاوضات مع الحكومة.

٤٠- ونتيجة لعدم كفاية التمويل، تعرضت عمليات تسليم الأغذية التي يضطلع بها **البرنامج** للاضطراب، ونجم عن ذلك توقف عمليات التوزيع أو تخفيضها. أما شراء السلع، وخصوصا في نطاق اتحاد الدول المستقلة، فكثير ما أرجئ وتأخر التنفيذ، مما أثار الانتقاد من جانب المانحين.

٤١- تجاوزت الخسائر اللاحقة للتسليم اثنين في المائة في العام ١٩٩٤-١٩٩٥. وحصل **البرنامج** على مستودع أكبر وأكثر أمنا (في يافان قرب دوشانبي)، وعمل بتشغيل الموظفين بالمناوبة تحقيقا لإمكانية استبانة الخسائر بصورة أسهل. ويبدو أن جميع الخسائر تقريبا وقعت أثناء النقل من نقاط التسليم الأمامية الواقعة في ترميز إلى مستودعات **البرنامج**. وإلحاقا لاحتجاج **البرنامج** لدى الحكومة، أفادت إدارة سكك حديد طاجيكستان بأنها ستعوض عن الخسائر. وعموما، تقل خسائر البرنامج منذ منتصف عام ١٩٩٥ كثيرا عن الواحد في المائة.

٤٢- تم تحسين الرصد بصورة ملموسة خلال السنة الماضية. وأدى ذلك إلى تخفيض حجم الخسائر وعمليات اختلاس السلع الغذائية، وتأمين تلقي المستحقين حصصهم. بيد أن، ما أحرزه المراقبون من نجاح في الكشف عن إساءة استخدام أغذية **البرنامج** كثيرا ما عرّض الأمن الشخصي لهؤلاء المراقبين للخطر. كذلك تعرض بعض الموظفين الآخرين للخطر. وفي حين يسعى **البرنامج** إلى تأمين حماية موظفيه، فليس بوسع الشرطة أن تقدم مساعدة تذكر سيّما وأن رجالها كثيرا ما تورطوا أنفسهم في عمليات السرقة.

الفعالية التكاليفية

٤٣- استخدم البرنامج حصة قياسية مكونة من عدد محدود من الأغذية، مما يسّر تحقيق التزامن في عمليات التوزيع. واستخدمت منذ البداية مقادير كبيرة من الأغذية، معبأة عموما في أكياس سعة ٥٠ كيلوغراما لدقيق القمح والسكر وحاويات سعة ٥ لترات للزيت النباتي. والسلع المستخدمة أساسية ورخيصة نسبيا، مما يساعد على تخفيض التكاليف والحد من الاختلاس. وتبين دراسة التكاليف الكلية التي يتحملها **البرنامج** لتسليم البنود الغذائية من معونته أن التكلفة التي يتكبدها **البرنامج** للطن الواحد تقل كثيرا عن الأسعار التجارية الحرة فيما يخص دقيق القمح، في حين أنها متماثلة فيما يخص الزيت النباتي والسكر (أنظر الجدول ٤، الملحق الأول). وبالنظر إلى الميزة النسبية لدقيق القمح، قد يولي **البرنامج** الاعتبار لإلغاء الزيت النباتي والسكر، ورفع نسبة دقيق القمح في نفس الوقت.

٤٤- ظل معدل التضخم يسجل ارتفاعا شديدا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث بلغت المعدلات السنوية ١ ٠٠٠ في المائة في عام ١٩٩٢، و٢ ٠٠٠ في المائة في عام ١٩٩٣، و١ ٥٠٠ في المائة في عام ١٩٩٤، و٥٠٠ في المائة في عام ١٩٩٥. ومن ثم تميزت المعونة الغذائية المقدمة في شكل إعانة عينية تميزا واضحا على النقد نظرا لأن قيمتها بالنسبة للمستفيدين لا تنخفض أثناء فترة التنفيذ. أما حصيلة تحويل الأغذية إلى نقد في إطار برامج المعونة الغذائية المقصود بها البرامج الاجتماعية، فسرعان ما انخفضت قيمتها نتيجة للتضخم (واعتماد العملة الجديدة). ولم يضطلع **البرنامج** حتى الآن بتحويل أية معونة غذائية إلى نقود، إلاّ أنه نظرا للدلائل التي تشير إلى تحقيق مزيد من السيطرة على التضخم، سينظر **البرنامج** في إمكانات تحويل الأغذية إلى نقد في المستقبل.

التأثير على الأسواق والإنتاج المحلي

٤٥- وفر البرنامج نحو ٤٠ في المائة من أغذية الإغاثة، وتبلغ أغذية الإغاثة نسبة كبيرة مقارنة بالإنتاج المُعَدّ للتسويق. ويقدر الإنتاج السنوي من الحبوب المعدة للتسويق بنحو ١٥٠ ٠٠٠ طن؛ وبلغت كميات الحبوب المسلمة للإغاثة ما يربو على ٦٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٥ وستبلغ مستوى مماثلا في نهاية عام ١٩٩٦. ونظرا لعجز مزارع الدولة والمزارع الجماعية عن الوفاء بمتطلبات التوريد المحددة من جانب الحكومة وما تتسم به طاجيكستان من نقص الأغذية الحاد والواسع النطاق، فمن الواضح أن عمليات تسليم الأغذية التي يتولاها **البرنامج** ليس لها أثر سلبي يذكر على الإنتاج

والأسواق. وفضلا عن ذلك، توجه المعونة الغذائية **للبرنامج** إلى المجموعات الضعيفة دون غيرها، وهي مجموعات لا تتيسر لها الحاصلات المعروضة للتسويق الحر والتي تكون أسعارها مرتفعة جدا.

الرصد ورفع التقارير

٤٦- أجريت عمليات توزيع الأغذية المقدمة من **البرنامج** بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية (اللجان التنفيذية للمقاطعات)، تحت إشراف موظفي **البرنامج** المعنيين بالرصد. ويجري تحت إشراف **البرنامج** نقل السلع الغذائية من مستودعات **البرنامج** إلى مراكز التوزيع الواقعة قرب مساكن المستفيدين المعنيين. وتضطلع السلطات المحلية، بحضور موظفي **البرنامج** المعنيين بالرصد، بالتوزيع النهائي على المستفيدين المعنيين. ويجري موظفو **البرنامج** المعنيون بالرصد أيضا الاستقصاءات اللاحقة للتوزيع بهدف التحقق من أن المستحقين لحصص الإغاثة قد تلقوا أغذيتهم.

٤٧- ويعمل موظفو **البرنامج** المعنيون بالرصد بصورة فعالة مع المسؤولين الرسميين على مستوى المقاطعة والسلطات المحلية، حيث يجرون المناقشات والمفاوضات في سبيل تأمين الوفاء بمتطلبات **البرنامج**. وتمثل الإناث ٩٠ في المائة من موظفي **البرنامج** المعنيين بالرصد. ونظرا لما يتمتعن به من إدراك وهمة والتزام، فقد لعبن دورا حاسما في تحديد الأسر المعوزة التي ترأسها النساء، وفي تعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأغذية. ويستخدم **البرنامج** خلال فترة التوزيع عددا إضافيا من الناس في كل مقاطعة لفحص قوائم حصر المستفيدين.

٤٨- يرفع المكتب القطري التقارير بصورة مرضية، حيث يقدم شهريا كلا من التقرير عن مدى توافر الأغذية، والتقرير عن الأوضاع. ويشمل التقرير عن مدى توافر الأغذية البيانات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالأغذية. ويؤدي نظام متابعة حركة الأغذية الذي أعده المكتب القطري (المسار "Track")، والذي يشمل قاعدة بيانات عن كل عربة من عربات السكك الحديدية (حيث تنطوي على تحديد العربة، والوزن بحسب بوليصة الشحن، والخسائر في الوزن والمترتبة على تفريغ الحمولة بحسب الجهة المقصودة)، دورا رئيسيا في موافاة المانحين الفرادى بتقارير وكذلك في تتبع الخسائر. ويصدر المكتب تقريرا فصليا عن أوضاع عمليات **البرنامج** في اتحاد الدول المستقلة، حيث يتضمن قسما عن طاجيكستان.

الخلاصة

٤٩- من الواضح أن عمليات توزيع أغذية الإغاثة مبررة تماما. ويعمل **البرنامج**، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، على توزيع الأغذية المتاحة بصورة متكافئة لتغطية المجموعات الضعيفة، ويتنامى توافق الآراء بين **وكالات الأمم المتحدة**، والمنظمات غير الحكومية والمانحين في طاجيكستان، فيما يتعلق بضرورة مد الأنشطة الإنسانية المضطلع بها لتتعدى من مجرد عمليات للطوارئ إلى أنشطة إعادة التعمير والتنمية. وفي إطار عمليات الطوارئ، بدأ **البرنامج** استخدام المعونة الغذائية بصورة بناءة أكثر في دعم الأنشطة ذات الطابع الإنمائي.

توجه مساعدات البرنامج في المستقبل

٥٠- يخطط **البرنامج** لإدخال أنشطة "الغذاء مقابل العمل" التي من شأنها أن تمكن من تخفيض عمليات توزيع أغذية الإغاثة بصورة منتظمة. ويتوقع أن يمكن الأمن الغذائي المحسن للمشاركين في مشروعات "الغذاء مقابل العمل" من تخفيض عدد السكان المعنيين بالمساعدة المقدمة للإغاثة. وفوق هذا وذاك، يقترح **البرنامج** أنشطة "الغذاء مقابل العمل"

التي ستمكن من تحقيق تحسن مستمر للأمن الغذائي الأسري لفقراء الريف من خلال تحسين سبل الحصول على الأراضي. على أن الأسر التي تحصل على رقع زراعية ضمن مزارع الدولة على أساس المشاركة في المحصول، والتي تدعمها أنشطة "الغذاء مقابل العمل" (أنظر فيما يلي)، يمكن إخراجها من برنامج تغذية المجموعات الضعيفة.

٥١- سيركز **البرنامج** جهوده الإنمائية على المناطق التي تضطلع فيها بعمليات توزيع الأغذية حاليا، نظرا لصعوبة الرقابة في المناطق التي لا تتوافر فيها البنية اللازمة للتوزيع ولا المسؤولون عن الرصد. وكذلك بدأت المنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم أغذية الإغاثة تضطلع بأنشطة إنمائية في المناطق التي تعمل فيها. ويعتزم **البرنامج** تنفيذ مشروعات إعادة التعمير عن طريق "الغذاء مقابل العمل" بحيث تقتصر هذه المشروعات في بداية الأمر على منطقة خاطلون.

٥٢- تحدد الشروط التي يرفقها المانحون بالالتزامات في إطار التعاون متعدد الأطراف مدى إمكانية استخدام المعونة الغذائية الطارئة في أنشطة "الغذاء مقابل العمل". ويتسم معظم المانحين بالمرونة حيث يؤيدون استخدام المعونة الغذائية الطارئة في أنشطة إعادة التعمير والتنمية. ومن المتوقع أن يتحول مصدر التمويل إلى القنوات التي تساند أنشطة إعادة التعمير (مثل **اللجنة الثامنة في الاتحاد الأوروبي** بدلا من **مكتب الشؤون الإنسانية في المجموعة الأوروبية**).

مساعدات الطوارئ المقررة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

٥٣- تماثل المجموعة المستفيدة، من حيث العددية والتركيب، تلك التي كانت في عام ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥. ووجه **البرنامج** النداء للأطراف المانحة، لتقديم معونات الطوارئ اللازمة للوفاء بحاجات ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة من أشد السكان حاجة والبالغ عددهم ٠٠٠ ٦٢٠ نسمة. ويخطط البرنامج للاضطلاع بعمليات التوزيع المباشر بحيث تشمل ٠٠٠ ٢٧٠ نسمة في خاطلون و٠٠٠ ٢٧ نسمة في مناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان حيث أن الحكومة لا تضطلع فعليا بتوزيع دقيق القمح في مناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان، (حيث تتولى مؤسسة أغاخان عمليات التوزيع للسكان) بصفة عامة؛ أما عمليات التوزيع التي يضطلع بها **البرنامج** – والتي تعنى بالمجموعات الضعيفة دون غيرها – فتشكّل تكملة للعمليات التي تتولاها مؤسسة أغاخان. ويتوقع **البرنامج** – على غرار ما حدث في عام ١٩٩٥ – أن يصل إلى ٠٠٠ ٨٣ آخرين في المناطق التابعة للجمهورية ودوشابني، وإلى ٠٠٠ ٢٠ شخص في مناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان، وذلك عن طريق **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر** والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور الشركاء التنفيذيين. ومن المتوقع أن يتلقى الباقون من المجموعة المستفيدة البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٢٠ نسمة معونة غذائية عن طريق التبرعات التي يقدمها المانحون على نحو مباشر إلى **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر** والمنظمات غير الحكومية. والحال أن **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر** والمنظمات غير الحكومية تتلقى مساهمات المعونة الغذائية للإغاثة المقدمة من المانحين مباشرة، وقد اضطلعت بعض هذه المنظمات أيضا بتوزيع الأغذية المقدمة في إطار **البرنامج** في المناطق التابعة للجمهورية ودوشانبي ومناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان.

معونات إعادة التعمير والتنمية المقررة

٥٤- بالنظر إلى تهدم معظم منشآت البنية الأساسية، تتسع الإمكانات لاستخدام أقوياء البنية للعمل في أنشطة إعادة التعمير لقاء حصص غذائية. ويمكن لهذا العمل أن يشمل العائدين والنازحين إلى جانب العاطلين عن العمل والمعدمين من السكان. ولاتزال الخطط الحكومية للتنمية الوطنية في مرحلة مبكرة من التنفيذ إذ لم ينجز سوى جزء يسير من الإصلاحات. وعلى الرغم من بعض المؤشرات التي تبين التركيز على الخصخصة وإصلاح الأراضي، فإن الحكومة

تتحرك ببطء شديد في معالجة هذه القضايا. ولم تضطلع مصارف التنمية حتى الآن بجهود كبيرة في سبيل إعادة البناء، كما أن تسهيلات الائتمان التي كانت الحكومة تتفاوض بشأنها هذا العام مع **صندوق النقد الدولي** لم تتعد ٢٢ مليون دولار. وعلى ذلك، فإن جهود **البرنامج** المبذولة في سبيل إعادة التعمير يمكن أن تشكل حصة كبيرة نسبيا من المساعدات الخارجية. ويجري تصميم أنشطة **البرنامج** المتعلقة بإعادة التعمير بناءً على الخبرة المكتسبة من خلال تنفيذ برامج المعونة الغذائية للطوارئ. ونظرا لقلة الخبرات المكتسبة من تنفيذ أنشطة "الغذاء مقابل العمل" في طاجيكستان، يجري العمل بنهج تجريبي.

٥٥- تتطلب الغالبية العظمى من أنشطة إعادة التعمير توفير مدخلات (أي مواد غير غذائية) إضافية إلى جانب الموارد الغذائية التي يمكن **للبرنامج** أن يوفرها. وستلعب المدخلات المكمّلة – من الموارد المادية والبشرية معا – التي يتعين توفيرها من جانب الحكومة، والمانحين وشركاء التنمية الآخرين، مثل شركاء المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات، والمنظمات غير الحكومية، دورا حاسما في إنجاح هذه الأنشطة.

الأنشطة الإنمائية التي تم تحديدها

⇦ *تطوير الرقع الزراعية الخاصة من أجل الأمن الغذائي الأسري*

٥٦- يمكن **للبرنامج** أن يقدم من الموارد الغذائية ما يسمح بـ "النقلة اللازمة" لتحويل الإنتاج الزراعي إلى زراعة المحاصيل الغذائية في رقع خاصة بحيث يتسنى تحسين الأمن الغذائي الأسري في المناطق الريفية على نحو مستمر.

٥٧- يجري في إطار مزارع الدولة والمزارع الجماعية توزيع رقع خاصة على الأسر، غير أن هذه الرقع صغيرة جدا إذ لا تتجاوز مساحتها عموما عُشر الهكتار الواحد. غير أن معظم المزارع تترك "جزءا" من الأراضي المروية التابعة لها نظرا لأن عدم توافر المدخلات والنقد اللازم لدفع أجور العمال أدى إلى تقليص المساحة المزروعة. وفضلا عن ذلك، تخصص في الوقت الحاضر لزراعة الأعلاف مساحة كبيرة من الأراضي المروية. ونظرا لتناقص الطلب على الثروة الحيوانية، يمكن إيجار الأراضي المخصصة لزراعة الأعلاف دون إحداث اختلال ملموس في الإنتاج الحالي. وبناءً على ذلك، تسنى **للبرنامج**، دون الحاجة إلى إصلاح الأراضي، استبانة فرصة مناسبة لتوسيع نطاق الرقع الخاصة في المزارع بحيث يمكن إيجار ما يتراوح بين ٠,٥ هكتار وهكتار واحد للأسرة الواحدة.

٥٨- يضطلع **البرنامج** حاليا بمشروعات تجريبية لترويج المحاصيل الغذائية عن طريق هذا النوع من الإيجار الخاص للأراضي في إطار (مزارع الدولة) في خاطلون. وسيدفع المشاركون لمزارع الدولة حصة تعادل ٣٠ في المائة من محاصيلهم مقابل استئجار الأرض وتسهيلات الري، وسيتحملون جميع تكاليف الإنتاج الأخرى (بما في ذلك توفير البذور). وبفضل "الغذاء مقابل العمل"، سوف لا يضيع المشاركون وقتهم بحثا عن الغذاء. وكذلك سيفسح لهم المجال للعمل في الأراضي الخاصة بمزارع الدولة إلى جانب العمل في الرقع المؤجرة الخاصة بهم. وسيدرس **البرنامج** إمكانات تقديم القروض (في شكل دقيق القمح) إلى الأفراد من أجل الحصول على المدخلات الزراعية عن طريق المقايضة. وفي حالة الأزمة الشديدة لأي من المدخلات سيُستحث المانحون والوكالات الأخرى بصورة جادة لتقديم المساعدة في توفير المدخلات غير الزراعية. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تشارك أيضا. وستقدم مزارع الدولة المشورة الفنية للمشاركين، ومع ذلك سيُلتمس تقديم المشورة الخارجية. وسيتلقى المشاركون "الغذاء مقابل العمل" خلال السنة الأولى للزراعة وينتظر أن يحققوا الاعتماد على الذات فيما يخص الغذاء في السنوات اللاحقة.

٥٩- ويرى المكتب القطري أن هذا النشاط يمكن تكراره في جميع مزارع الدولة. وعلى الرغم من أن المسح الجاري في منطقة المشروع لما يكتمل بعد، فقد أمكن تحديد ٢٠٠ مزرعة من مزارع الدولة في خاطلون باعتبارها قادرة على الاضطلاع بهذا النوع من نشاط "الغذاء مقابل العمل"، بحيث يفيد منها على نحو مباشر زهاء ١٥٠ أسرة في كل مزرعة، بناءً على تقدير مؤقت للاحتياجات الغذائية يبلغ ١٠ ٠٠٠ طن من دقيق القمح. وفي حالة عدم توافر القدر الكافي من الرقع، سيقوم الاختيار في إطار المشروع على أساس إعطاء الأولوية في توزيع الرقع الزراعية المؤجرة للمزارعات، وبصفة خاصة الأسر التي ترأسها النساء؛ سيما وأن هنالك مؤشرات تبين أن النساء، سواء أكن أفرادا في الأسر أم ربلت لها، هن أشد اهتماما بالرقع الزراعية الخاصة.

⇦ *البنيات الأساسية في المناطق الحضرية والريفية*

٦٠- تعتمد معظم الأراضي الصالحة للزراعة على الري، وتخربت منشآت الري إما نتيجة لإلحاق الضرر بها أثناء الحرب الأهلية أو لعدم صيانتها. ويرجح أن تبقى منشآت الري الكبيرة ملكا للدولة، وستعود أشغال الإصلاح الخاصة بها والتي ستجرى عن طريق "الغذاء مقابل العمل" بمنافع عامة. وتتداعى مرافق البنية الأساسية العامة كالمدارس، نتيجة لعدم توافر الاعتمادات الحكومية اللازمة لترميمها.

٦١- حدّد **البرنامج، ومنظمة اليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات** الأنشطة التي يتعين القيام بها في قطاع الصحة العامة، باعتبارها أَولى بالمساعدة المقدمة عن طريق "الغذاء مقابل العمل". وتشمل هذه الأنشطة: تشييد المراحيض عن طريق "الغذاء مقابل العمل" (وبصفة خاصة في المدارس والمستشفيات وغيرها من المؤسسات العامة)؛ وترميم مرافق الحمامات العامة التي تهدمت نتيجة لعدم الصيانة أو دمرت أثناء الحرب الأهلية؛ وإقامة مضخات يدوية.

٦٢- ويعتزم البرنامج الاستمرار في تقديم الدعم من أجل إعادة التعمير وذلك عن طريق "الغذاء مقابل العمل"، وقيام الشركاء المنفذين بتقديم المدخلات غير الغذائية والإشراف الفني.

⇦ *التغذية المؤسسية*

٦٣- كانت المدارس تضطلع بأنشطة التغذية قبل إيقاف الإنفاق في القطاع الاجتماعي. وفي سبيل تشجيع الفتيات على الحضور إلى المدرسة، سيبحث **البرنامج** إمكانية تقديم حصص غذائية للأسر التي ترسل أطفالها الإناث إلى المدارس. وستحدد وزارة التربية الأسر المستحقة، وسيجري توزيع الحصص الغذائية عن طريق برنامج المجموعات الضعيفة.

٦٤- عانت دور العجزة والمستشفيات من استقطاعات الإنفاق الحكومي. ونظرا لعدم إمكانات نزلاء هذه المؤسسات على التغلب على المصاعب، فإنهم أشد تعرضا للنقص الغذائي. وقد بدأت بعض المنظمات غير الحكومية في إقامة مطاعم لتقديم الغذاء مجانا للمتقاعدين.

٦٥- وسيدرس **البرنامج** إمكانات تقديم مزيد من الدعم للتغذية المؤسسية من خلال المنظمات غير الحكومية، وذلك رهنا بمدى توافر الأغذية، وتقدير مدى إلحاح الاحتياجات وقدرات الشركاء المنفذين. ولا يتوقع **البرنامج** في المستقبل القريب قيام مشروع يعنى بالتغذية المدرسية على المستوى القطري.

⇦ *تطوير تجارة دقيق القمح بالنسبة للمخابز الصغيرة الخاصة*

٦٦- تبعا للظروف ومدى مواتاتها لتحويل الأغذية إلى نقد (انخفاض التضخم بالنسبة لأسعار دقيق القمح)، يمكن تنويع مصادر الخبز عن طريق تيسير الحصول على دقيق القمح بالنسبة لأصحاب المشروعات المحلية الصغيرة، وخصوصا

في المناطق التي تعاني من عدم كفاية الإمداد من مخابز الدولة أو التي لا تتيسر لها سوى قدر محدود من الدقيق. ويمكن بيع دقيق القمح بمقادير صغيرة على أساس المزايدة أو البيع بالتفاوض في مناطق حضرية أو ريفية مختارة. ويمكن استغلال حصيلة المبيعات من الروبلات الطاجيكية في المشروعات الإنمائية الموجهة لفائدة الفقراء والتي يتولاها **مكتب الأمم المتحدة لدعم المشروعات**، لتحل محل عنصر العملة المحلية. وعن طريق استخدام هذه الحصيلة بصورة فورية، يمكن تفادي الخسائر الناجمة عن تخفيض قيمة العملة. وسيؤكد اختيار المستفيدين في إطار المشروع على تشجيع النساء على الاضطلاع بالمشروعات الفردية الصغيرة. وعلى سبيل الخيار، يمكن تقديم قروض دقيق القمح لمن لا يملكون رأس المال الأساسي اللازم. وسيجري استرداد القروض عينا بحيث تكون مدفوعات السداد في شكل خبز يقدم إلى المؤسسات الاجتماعية (كالمستشفيات والمدارس ودور اليتامى والمطاعم المجانية للمتقاعدين) في المنطقة. ولا يتوقع **البرنامج** أن يتم تنفيذ هذا العنصر خلال السنة القادمة. بيد أن **البرنامج** سيجري خلال ١٩٩٦-١٩٩٧ مزيدا من الاستطلاع فيما يخص جدوى هذا الخيار.

نطاق البرمجة مع الوكالات الأخرى

٦٧- يضطلع **البرنامج** بتنسيق عمليات الطوارئ مع المنظمات غير الحكومية عن طريق الاجتماعات المنتظمة (التي تعقد مرة كل أسبوعين) وإجراء الاتصالات غير الرسمية في إطار العمل. وكذلك يتولى **البرنامج** إعداد تقارير موحّدة بما يمكّن من إفادة كافة الوكالات والمانحين المهتمين بصفة مستمرة بأوضاع تنفيذ العمليات. والحال أن دور **البرنامج** كمنسّق لكافة المعونات الغذائية على الصعيد القطري معترف به تماما.

٦٨- وجرى تنسيق عمليات **البرنامج** مع الوكالات الأخرى التابعة **للأمم المتحدة** عن طريق عمليات التقييم المشتركة بين الوكالات. واضطلعت **إدارة الشؤون الإنسانية** بتنسيق الأنشطة الإنسانية في البداية عن **طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** التي اضطلعت بدور "الوكالة الرائدة" في الفترة بين ١٩٩٣ و١٩٩٥. وانتقلت مهمة التنسيق من **إدارة الشؤون الإنسانية** إلى **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في عام ١٩٩٦. إلا أنه لم ينفذ سوى قلة قليلة من الأنشطة المشتركة، حيث تولت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ برنامج طوارئ لمكافحة الجراد بالاستعانة بعاملين ميدانيين دفعت لهم أجورهم وفق نظام "الغذاء مقابل العمل" الذي يطبقه **البرنامج**، وبناء على ترتيبات التسهيل التي أبرمها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مع وزارة الزراعة. وقد استبان **البرنامج ومنظمة اليونيسيف** بعض الأنشطة المشتركة في سبيل "الغذاء مقابل العمل". وسيجري بالتنسيق مع شركاء المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات **(الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة)** استكشاف مزيد من الإمكانات.

٦٩- وسيستمر العمل باستخدام المنظمات الدولية غير الحكومية: (أ) حيثما تكون أغذية **البرنامج** كافية وتعطى المنطقة التي تغطيها المنظمة غير الحكومية المعنية أولوية عالية؛ (ب) أو تتسم المنظمة غير الحكومية المعنية بميزة خاصة إما في مضمار تقديم المدخلات غير الغذائية، والدعم الفني، أو في توفير قناة جيدة للتوزيع تتيسر للمنظمة المعنية وحدها.

الطرق المتبعة لتقديم معونة البرنامج

٧٠- تدخل بعض بلدان اتحاد الدول المستقلة في عداد الدول الكبيرة المصدرة للحبوب، وتتوافر فيها الإمكانات اللازمة للشراء على الصعيد الإقليمي (المعاملات التجارية الثلاثية). واضطلع **البرنامج** بمشتريات إقليمية مباشرة حققت وفورات

كبيرة. ومع ذلك، فإن الشراء الإقليمي المباشر لا يبدو في الوقت الحاضر خيارا مغريا بالنسبة **للبرنامج:** نظرا لأن الموردين أثبتوا أنه لا يمكن التعويل عليهم مطلقا ولأن تكاليف السلع المعنية ارتفعت بصورة حادة.

٧١- ومن المتوقع أن يستمر **البرنامج** في شراء السلع الغذائية من غرب أوروبا، وشرق أوروبا، والولايات المتحدة، وربما من اتحاد الدول المستقلة. ويجري نقل الأغذية إما: (أ) عن طريق البواخر إلى الموانئ الواقعة على بحر البلطيق (ريغا أو فينتسبيلس) أو على البحر الأسود (نوفوروسيسك) لتنقل منها عن طريق السكك الحديدية، (ب) بالسكك الحديدية مباشرة من شرق أوروبا أو اتحاد الدول المستقلة. وتنقل السلع عبر مركز لوجستيات **البرنامج** القائم في تيرميز في أُوزبكستان (والذي يدعم أيضا عمليات **البرنامج** في أفغانستان)، ومن ثم توجه إلى محطات السكك الحديدية المحددة باعتبارها نقاط تسليم داخل طاجيكستان، وهي عموما مستودعات **البرنامج** الرئيسية في شارتز ويافان وقلليننابـاد. أما بالنسبة لمناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان، فترسل السلع مباشرة بالسكك الحديدية إلى أوش (قيرغيزستان) لتنقل منها بالشاحنات عن طريق البر إلى مستودعات **البرنامج** في كل المقاطعات الثماني التي يشملها الحكم الذاتي في غورنو باداخشان.

٧٢- وفي سبيل زيادة قاعدة المعارف اللازمة لتنفيذ العمليات في طاجيكستان (وغيرها من جمهوريات آسيا الوسطى)، اضطلع البرنامج في عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ بتقييم البنية الأساسية للنقل واللوجستيات، وحدّد طرق النقل وإمكانات الشراء الإقليمي البديلة. ومكّن ذلك من إقامة قاعدة أساسية للفهم، كما يتيح التخطيط للحالات الطارئة عند حدوث طوارئ واسعة النطاق. ومن المقرر أن يوسع نطاق هذا العمل في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

الموارد المطلوبة

٧٣- سلم البرنامج مايربو على ٣٠ ٠٠٠ طن من الأغذية في عام ١٩٩٥، ويتوقع أن يسلم كمية مماثلة في عام ١٩٩٦. وبناء على جدوى البرنامج المستهدف المقترح، تبلغ التقديرات الحالية للموارد السنوية التي يتطلبها البرنامج في سبيل الإغاثة والغذاء مقابل العمل في طاجيكستان نحو ٣٤ ٠٠٠ طن، بتكلفة كلية مقدارها ٢٠ مليون دولار تقريبا (أنظر الجدول ٥ في الملحق الأول). وينتظر أن تنخفض المتطلبات مع تأثير مشروعات "الغذاء مقابل العمل" الذي سيتجلى في تحسين مستوى الأمن الغذائي في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن عمليات **البرنامج** في طاجيكستان ينتظر أن تتلقى موارد من البرنامج العادي، فإن **البرنامج** سيواصل توجيه نداءاته من أجل توفير الموارد من خلال المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الموجهة متعددة الأطراف ويتوقع أن يتلقى معظم الموارد المطلوبة عن طريق هذه القناة.

القضايا والمخاطر الرئيسية

الأمن

٧٤- تتسم الحالة الأمنية بعدم الاستقرار وهنالك خطر يتمثل في إمكانية نشوب حرب أهلية شاملة من جديد، على الرغم من وجود قوات حفظ السلام التابعة لاتحاد الدول المستقلة ومواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستمرار وقف إطلاق النار بين قوات الحكومة والمعارضة. وكثيرا ما تبقى غارم ومناطق الحكم الذاتي في غورنو باداخشان معزولة بسبب الحرب. وتقع حوادث أمنية بين الحين والآخر في المنطقة الرئيسية المعنية بعمليات **البرنامج** (خاطلون)، غير أن عمليات **البرنامج** لم تتعطل سوى بضع مرات حتى الآن.

السياسة الحكومية وتعاون السلطات المحلية

٧٥- كانت الحكومة مترددة جدا في تطبيق الإصلاح الاقتصادي، وعلى ذلك فإن تعهدها باتخاذ المبادرات الرامية إلى زيادة الأنشطة الخاصة غير موثوق به. وواجه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بعض الصعوبات في تنفيذ مشروعات العمل العاجلة. وعلى الرغم من التزام الحكومة رسميا بتحقيق الأهداف التي حددها **صندوق النقد الدولي** في سبيل الخصخصة، فإن رد فعل الحكومة للجهود الرامية إلى تشجيع قيام المخابز الخاصة غير واضح. وبناء على ذلك، فإن من المقترح لهذه المنطقة أن يجرى العمل بنهج تجريبي قائم على توخي الحذر. ومع ذلك، يرى **البرنامج** أنه سواء أتمت خصخصة المزارع أم لم تتم، فإن من المستبعد أن يتأثر توسيع نطاق الرقع الزراعية بسياسة الحكومة المركزية وذلك لأن الأراضي التي تستغلها الأسر إما هى أراض غير مستغلة أصلا أو غير مستغلة بالقدر الكافي، ولأنها في كل الأحوال غير مستغلة لزراعة المحاصيل المخصصة للتصدير.

٧٦- ونظرا لعدم كفاية الموارد المتاحة للسلطات المحلية، فإن قدرة اللجان التنفيذية للمقاطعات ورؤساء القرى (القشلاقات) على المشاركة في اللوجستيات والتوزيع تتناقص. ويرجح أن يتلقى **البرنامج** في المستقبل قدرا أقل من المساعدة في عمليات النقل الفرعي والتوزيع، وستزداد تبعا لذلك نفقات النقل البري والتخزين والمناولة وتكاليف الدعم المباشرة.

الجريمة المنظمة

٧٧- تشكل عصابات المجرمين المنظمة خطرا كبيرا يتهدد كلا من النجاح المحرز في إطار المشروعات وموظفي **البرنامج**. ويظهر أن عصابات المجرمين قد وضعت يدها على معظم مجالات النشاط الاقتصادي – إذ تسيطر على معظم أوجه القطاع الخاص الناشئ وتؤثر على العمليات الصناعية التي تتولاها الدولة، ولاسيما السوق السوداء المتشعبة. ويبدو أن الجريمة المنظمة هي التي تخمد المبادرات الخاصة. وينبغي للجهود الرامية إلى ترويج الأنشطة المدرة للدخل أن تصمم وتسيّر بما يكفي من الحذر لملافاة تدخل هذه العصابات فيها.

الملحق الأول

الجدول ١: متوسط توافر الحبوب واستخدامها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦

(بآلاف الأطنان)

	المتوسط ١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩/١٩٩٣ ٤	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٦/١٩٩٥ المقدر	١٩٩٧/١٩٩٦ المتوقع
توافر الحبوب محليا	٦٢٠	٣٣٥	٢٦٥	٢٣٤	٢٢٥
المخزونات الاستهلالية	٣٥٠	٨٠	٢٦	٦	٥
الإنتاج	٢٧٠	٢٥٥	٢٣٩	٢٢٨	٢٢٠
الاستخدام	١ ٧٢٠	١ ١٣٥	٦٧٤	٧٦٠	٧٧٥
استخدام ا غذية	٨٧٠	٦٦٠	٤٩٨	٦٠٠	٦٠٠
استخدام ا علاف	٤٠٠	٣٠٩	٦٠	٥٠	٥٠
أوجه الاستخدام ا خرى	٢٠٠	١٤٠	١١٠	١٠٥	١٠٠
مخزونات الإقفال	٢٥٠	٢٦	٦	٥	٢٥
الواردات/ الواردات المطلوبة	١ ١٠٠	٨٠٠	٤٠٩	٥٢٦	٥٥٠
حجم الواردات بالنسبة المئوية من الاستخدام	٦٤	٧٠	٦١	٦٩	٧١
نصيب الفرد من الاستهلاك (كغ/للفرد سنويا)	١٦٠	١٢٠	٩٠	١٠٩	١٠٩

المصدر: نظام الإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة ا غذية والزراعة.

الجدول ٢: إجمالي شحنات المعونة الغذائية

(البرنامج، المشروعات، والإغاثة)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
إجمالي شحنات ا غذية (با طنان)	صفر	٥٨ ٦٠٠	٨٤ ٠٠٠	١٠٩ ٧٠٠	١٩٥ ٢٠٠
نصيب الفرد من شحنات ا غذية (بالكيلو غرام)	صفر	١٠,٥	١٤,٦	١٨,٥	٣٢,٠

المصدر: **برنامج ا غذية العالمي** قاعدة المعلومات INTERFAIS.

الجدول ٣: كميات الأغذية الموزعة للإغاثة في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦

(بالأطنان)

	١٩٩٣	الحصة في المائة	١٩٩٤	الحصة في المائة	١٩٩٥	الحصة في المائة	١٩٩٦	الحصة في المائة
البرنامج	٧ ٠٠٠	٣٤	١٢ ٠٠٠	٣٨	٣٣ ٦٩٦	٤٧	٢٤ ٤٨٥	٣٧
مؤسسة أغاخان	١٣ ٤٠٠	٦٦	١٣ ٧٠٠	٤٤	٢١ ١٠٠	٢٩	٢٠ ٥٠٠	٣١
وكالة إغاثة الطفولة ا مريكية					٤ ٥٠٠	٦	٥ ٠٠٠	٨
الوكالة ا لمانية للزراعة (GAA)			٣ ٥٢١	١١	٤ ١٤٧	٦	٤ ٦٠٠	٧
منظمة كير (CARE)			١ ١٢٧	٤	٤ ٥٥٨	٦	٤ ٠٠٠	٦
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب ا حمر			١٢٨	صفر	٢ ٣٩٤	٣	٥ ٠٠٠	٨
Mercy Corp International			٨٢٢	٣	٢ ٣١٧	٣	٢ ٠٠٠	٣
المجموع	٢٠ ٤٠٠	١٠٠	٢٩٨ ٣١	١٠٠	٧٢ ٧١٢	١٠٠	٥٨٥ ٦٥	١٠٠

المصدر: طاجيكستان في إطار **البرنامج**

الجدول ٤: فعالية التكاليف

	مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج [١] (دولار / للطن)	السوق المفتوحة في طاجيكستان (أبريل/ نيسان ١٩٩٦) (دولار/ للطن)	مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج كنسبة مئوية من الأسعار التجارية الحرة
دقيق القمح	٥٤٩	٨٩٩	٦٢
الزيت النباتي	١ ٢٢٠	١ ١٨٥	١٠٣
السكر	٦٦٤	٦٤٩	١٠٢

(١) بما في ذلك تكلفة السلع، ورسوم الشحن البحري والبري، والإشراف، وتكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وتكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.

الجدول ٥: الموارد المطلوبة لمشروعات البرنامج في طاجيكستان

أبريل/ نيسان ١٩٩٦ – مايو/ أيار ١٩٩٧

	الكمية (بالأطنان)	سعر الطن بالدولارات	قيمة التكلفة بالدولارات
دقيق القمح	٣٠ ٨٠٠	٣٦٠	١١ ٠٨٨ ٠٠٠
زيت الطعام	٢ ٠١٠	٩٥٠	١ ٩٠٩ ٥٠٠
السكر	١ ٣٤٠	٤٣٠	٥٧٦ ٢٠٠
مجموع تكاليف السلع	**٣٤ ١٥٠**		**١٣ ٥٧٣ ٧٠٠**
تكاليف النقل البحري والبري		١٠١	٣ ٤٦٥ ٨٧٦
تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة		٢٥	٨٥٣ ٧٥٠
تكاليف الدعم المباشرة			٦٨٣ ٤٨٢
تكاليف الدعم غير المباشرة (٤,٨ في المائة)			٨٩١ ٦٨٧
مجموع التكاليف			**١٩ ٤٦٨ ٥٩٤**

الملحق الثاني

طاجيكستان

المقاطعات والمناطق والحدود السياسية

حقائق أساسية	
المساحة	١٤٣ ٠٠٠ كم٢
طبيعة ا رض	مرتفعات جبلية في معظمها
السكان	٥,٣٨ مليون نسمة
الديانة	٨٠% من السكان مسلمون
السكان بحسب	٦٢% من الطاجيك
توزيع المجموعات الإثنية	(وهم من أصل فارسي)
	٢٣% من ا وزبك (من أصل تركي)
	٨ % من الروسيين
	١,٤% من التتر
	١,٣% من القيرقيزيين

* تشمل المناطق التابعة للجمهورية مجموعة مناطق غارم وغيصار

السكان المعنيون ببرنامج أشد المجموعات الضعيفة عرضة، بحسب المناطق في ١٩٩٦/١٩٩٧					
المناطق	مجموع السكان (١٩٩١)	سكان المناطق الحضرية (% من المجموع)	مجموع السكان المعنيين	نسبة السكان المعنيين من مجموع السكان	السكان المعنيين بمعونة البرنامج
لينيناباد	١ ٦٣٦ ٠٠٠	%٣٣,١	١١ ٠٠٠	% ٧	
المناطق التابعة للجمهورية*	١ ١٨٢ ٠٠٠	%١٥,١	١١٥ ٠٠٠	%١٠	٦٣ ٠٠٠
دوشانبى	٥٩٢ ٠٠٠	%٩٨,٧	٧٨ ٠٠٠	%١٣	٢٠ ٠٠٠
خاطلون	١ ٧٨١ ٠٠٠	%١٩,٧	٢٧٠ ٠٠٠	%١٥	٢٧٠ ٠٠٠
مناطق الحكم الذاتى فى غورنو بباداخشان	١٦٧ ٠٠٠	%١٢,٥	٤٧ ٠٠٠	%٢٨	٤٧ ٠٠٠
المجموع	٥ ٣٥٨ ٠٠٠	%٣١,٣	٦٢٠ ٠٠٠	%١٢	٤٠٠ ٠٠٠